Al-Fikr Al-Siasi Al-Islami
EISSN: 2015-2783
Scientific-Specialized Bi-Annual journal
Vol. 2 ● No. 2 ● Issue 4 ● Autumn & Winter ● 2022

The Ideal Vision of the Islamic Revolution in the Political Thought of Imam Khomeini

Seyed Javad Mirkhalili[1] Hossein Akbari[2]

Received: 27/10/2024 Accepted: 13/12/2024

Abstract

The Islamic Revolution of Iran in 1979 challenged the existing bipolar world order and, by promoting the slogan of independence, introduced an alternative ideology to the two dominant ideologies of the global system. Imam Khomeini, as the ideologue and leader of the revolution, successfully established the Islamic Republic as a desirable political system by formulating the key components of good governance based on Islamic principles. The victory of the Islamic Revolution is considered the first phase of this governance, while the formation of an ideal government, as a prerequisite for a new Islamic civilization, requires the realization of the fundamental components of the ideal government from Imam Khomeini's perspective. This study seeks to examine the principles and elements that constitute the ideal government in Imam Khomeini's political thought. Accordingly, the main research question is: What is the ideal vision of the Islamic Revolution in the political thought of Imam Khomeini? The study

1. Assistant Professor, Department of Islamic Studies and Humanities, Amirkabir University of Technology (Tehran Polytechnic), Iran. (Corresponding Author) Email: mirkhalili@aut.ac.ir
2. Assistant Professor, Imam Hossein Comprehensive University, Tehran. Iran.

∗ Mirkhalili, S. J., & Akbari, H. (2025). The Ideal Vision of the Islamic Revolution in the Political Thought of Imam Khomeini. *Journal of Al-Fikr al-Siyasi al-Islami*, *2*(4), pp. 172-202.
DOI: 10.22081/ipt.2025.71303.1013

©The author(s); **Type of article:** Research Article

hypothesizes that Imam Khomeini, as the ideologue and leader of the revolution, envisioned the continuity of the revolution through elements rooted in Islamic principles. The research employs a descriptive-analytical and library-based methodology, incorporating content analysis of texts where necessary, though not as the primary approach. One of the key findings of this study is that, from Imam Khomeini's perspective, pursuing eight fundamental principles—justice-centeredness, opposition to oppression, duty-oriented governance, the necessity of implementing divine and Islamic laws, consideration of the interests of Islam and Muslims, propagation of spiritual and revolutionary messages, attentiveness to the requirements of time and place within the framework of dynamic ijtihad in Shi'a jurisprudence, and adherence to the principle of prioritizing the most important over the important—across three strategic levels (preservation, interaction, and expansion of influence) leads to the establishment of the ideal government.

Keywords
Islamic principles, The Islamic Revolution of Iran, ideal government, Imam Khomeini, political thought.

الفكر السياسي الإسلامي
EISSN: ٢٠١٥-٢٧٨٣
مجلة علمية نصف سنوية
المجلد ٢ ● العدد ٢ ● الرقم المسلسل للعدد ٤ ● خريف و شتاء ● ٢٠٢٢

الرؤية المثالية للثورة الإسلامية في الفكر السياسي للإمام الخميني

السيد جواد ميرخليلي [١] حسين أكبري [٢]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١٠/٢٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/١٣

الملخص

مثّل انبثاق الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، تحدياً للنظام الثنائي القطب القائم في العالم آنذاك، بحمله لشعار عدم التبعية لكلا القطبين، وبطرحه لأيديولوجية بديلة حلّت محل الأيديولوجيتين الحاكمتين على النظام العالمي. فقد تمكن الإمام الخميني باعتباره منظراً وقائداً للثورة من تحقيق النصر وإقامة الجمهورية الإسلامية كنظام سياسي أمثل، وعبر تركيب مكونات حكم مثلى تقوم على أسس المدرسة الإسلامية. ومن المؤكّد أنّ انتصار الثورة الإسلامية يعتبر المرحلة الأولى لهذا الحكم، ويتطلب تشكيل الحكومة المثالية كتمهيد وخلفية للحضارة الإسلامية الحديثة استيفاء المكونات وتحقيق مقومات وعناصر الحكومة المثالية من وجهة نظر الإمام الخميني. يسعى المقال الحاضر لدراسة مبادئ ومكونات الحكومة المثالية في الفكر السياسي عند الإمام الخميني. ومن هذا المنطلق يثار السؤال الرئيسي التالي: ما هي الرؤية المثالية للثورة الإسلامية في الفكر السياسي للسيّد الإمام الخميني؟ يفترض المقال أنّ الإمام باعتباره منظراً

١. أستاذ مساعد، قسم التربية والعلوم الإنسانية، جامعة أميركبير للتكنولوجيا، المراسلة، طهران، إيران. (الكاتب المسؤول). mirkhalili@aut.ac.ir
٢. أستاذ مساعد في جامعة الإمام الحسين، طهران، إيران.

* ميرخليلي، السيد جواد؛ أكبري، حسين. (٢٠٢٢). غاية الحرية في القرآن الكريم في ضوء المبادئ الأنثروبولوجية في تفسير الميزان. مجلة الفكر السياسي الاسلامي النصف سنوية العلمية، ٢(٤)، صص ١٧٢-٢٠٢. DOI: 10.22081/ipt.2025.71303.1013

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

وقائداً لهذه الثورة، تحرك من خلال رسم رؤية مثالية لهذه الثورة، وأنّ استمراريتها تكمن في تحقق مكوناتها، التي كانت جميعها مستمدة من أسس إسلامية. ويعتمد المقال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المكتبي؛ كما تم في بعض الحالات تحليل محتوى المتون؛ ولكن لا بعنوان منهجية فريدة وأساسية. يمكن القول أن من بين النتائج التي توصل لها المقال، أنّه﵀ رصد ثمانية مبادئ أساسية من وجهة نظر الإمام في تحركه وهي: العدل، ومناهضة الاستبداد والظلم، والتحرك ضمن مقولة التكليف الشرعي، وضرورة الحكم بالتشريعات والقوانين الإلهية والإسلامية، والأخذ بمصلحة الإسلام والمسلمين، والدعوة ونشر القيم ورسالة الاسلام الروحية والثورية، مع الأخذ بنظر الإعتبار متطلبات الزمان والمكان في ظل الاجتهاد الديناميكي في الفقه الشيعي وضرورة الاهتمام بقاعدة تقديم الأهم على المهم، وذلك ضمن ثلاثة مستويات: استراتيجية البقاء، استراتيجية التعامل، واستراتيجية التنمية والتأثير؛ مما ينتهي بتشكيل حكومة مثالية.

الكلمات المفتاحية

المبادئ الإسلامية، الثورة الإسلامية، الحكومة المثالية، الإمام الخميني، الفكر السياسي

المقدمة

الجمهورية الإسلامية الإيرانية كنظام حكم وليد الثورة الإسلامية وفي الواقع معطيات الثورة الإسلامية وانجازاتها قائمة على أساس مبادئ وأسس شيعية ومحورية المرجعية الدينية، بالإضافة إلى قدرتها على أن تكوّن لها حضوراً فاعلا في الساحة الدولية، من خلال تقديم نموذج الحكم القائم على الديمقراطية الدينية، قد أنشأت رابطة قوية بين الدين والسياسة، وشهدت تجربة حكم إسلامي لأكثر من ثلاثة عقود مضت.

وبالطبع فإنّ الأسس والمبادئ النظرية لحكومة الفقيه في تاريخ الشيعة لاسيما منذ بداية الغيبة الكبرى قد نوقشت بجدية وتمّ التأكيد عليها بين المراجع (زركري‌نجاد، ١٩٩٠م، ص ٢٦). ومن مصاديقها بحث الفقه الدستوري الذي أثير في طليعة الحداثة الدينية والسياسية في إيران بقيادة مفكرين مؤثرين مثل الآخوند الخراساني (١٨٣٩-١٩١١م) والمحقق النائيني (١٨٦٠-١٩٣٦م). وكان الفقه الدستوي أو التنظير للحركة الدستورية هو أولى تجارب الفكر الشيعي في العصر الحديث، والذي ظهر في إطار العلاقة بين الدين والدولة الحديثة (انظر: فيرحي، ٢٠١١م). وقد استطاع الإمام الخميني الراحل﵀ لاحقاً من أن يبرز فكر علماء السلف في شكل نموذج تنفيذي وعملي للسلطة الدينية تحت عنوان "ولاية الفقيه".

يرى جان. ال. إسبوزيتيو أنّه «لا ينبغي تجاهل دور آية الله الخميني في عملية أدلجة التشيع وإحداث تغييرات جوهرية في الفكر الاجتهادي الشيعي على الصعيد السياسي. وكان أساس هذا التغيير هو تفسيره الجديد لمفاهيم ومقولات ورموز الإسلام الشيعي» (إسبوزيتو، ١٣٨٢هـ ش، ص١٦٢)؛ ولذلك فإنّ الإمام الخميني لم يكتف بعرض الخطة النظرية للحكومة الإسلامية، بل نجح أيضاً في تأسيس الحكومة الإسلامية وحاول مأسسة مكونات الحكم المنشودة في ظل هذا

النظام الجديد. وحيث إنّ نظام الجمهورية الإسلامية بحسب ما صرّح به المرشد الأعلى كان بمثابة وُضع اللبنة الأولى يوم انتصار الثورة الإسلامية، فمن أجل الوصول إلى الخطوة الأخيرة، وهي تحقيق الحضارة الإسلامية الجديدة، نحتاج إلى طي المسار وتحقيق المقومات والخصائص المنشودة والمؤدية لتحقيق ذلك الغرض؛ من هنا لا بد من البحث في المقومات الأساسية في تشكيل الحكم المثالي وبناء الحضارة الإسلامية الحديثة من منظور الإمام كمنظّر ومؤسس لهذه الثورة وقائد لها.

والآن، ولكي نفهم بدقة طبيعة الحكم المنشود والنظام المثالي الذي يقصده الإمام الخميني، لا بد من دراسة المبادئ والمقوّمات التي تحكم فكره السياسي والتي تعتبر ذات قيمة حيوية كبيرة في تشكيل الحكومة السياسية. ولهذا الغرض فان دراسة المبادئ والمكونات الأساسية للحكم الرشيد والمثالي في فكر الإمام الخميني التمييز بين الفكر السياسي للإمام وغيره من الفقهاء والمفكرين الإسلاميين.

وعلى الرغم من قيام العديد من الباحثين والأخصائيين بالبحث في الفكر السياسي للإمام الراحل ومكونات الحكومة الإسلامية، إلا أنّه من الضروري تسليط الأضواء على المبادئ الحاكمة على الحكم وتأسيس الدولة في الفكر السياسي للإمام الراحل، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل الحكومة المثالية.

ومن هذا المنطلق، فإنّ السؤال الرئيسي المطروح للبحث الحالي هو: ما هي الرؤية المثالية للثورة الإسلامية في الفكر السياسي لحضرة الإمام الخميني؟

من الضروري معالجة هذه القضية لأن النظام الفعلي والذي يحكم جمهورية إيران الإسلامية ينشأ من وجهة النظر الفقهية للإمام ومعطى دروسه التي ألقاها في النجف الأشرف، والتي تقوم بالتالي على المبادئ الإسلامية.

ومن أجل تحقق ذلك الهدف وتفسيره، تمت محاولة تقييم وتحليل الوثائق

والمستندات المسجلة واستخدام الطريقة الوثائقية والدراسات المكتبية، وفي بعض الحالات باستخدام طريقة تحليل محتوى النص.

١. إطلالة مفهومية (الدلالات)

١-١. الثورة

على الرغم من وجود هذه المفردة في الأدب الكلاسيكي، إلا أن مصطلح الثورة يحمل الكثير من الغموض، وكان لكل مفكر تعريفه الخاص تبعاً لطبيعة الزاوية التي نظر من خلالها للمفهوم. وقد ذكرت لها العديد من التعاريف الاصطلاحية.

ورد في كتاب اسكاجبول تعريف مختصر لثلاثة أنواع من الثورات: الثورة السياسية: ففي الثورات السياسية، تتغير الحكومة، لكن الهياكل الاجتماعية تبقى على حالها لم يتغيّر منها شيء. والثورات التحديثية: وهذه الثورات لا تشهد تغييراً بشكل الحكومات، وإنما المتغيّر هو شكل ونمط الهياكل الاجتماعية. وثالثهما الثورات الاجتماعية، وهي التي تحدث تغييرات سريعة وجوهرية في كل من البنية الاجتماعية والحكومة معاً. تتحقق هذه التطورات بواسطة تمرّد الطبقات الدنيا في المجتمع (اسكاجبول، ١٣٩٠ش، ص٢١).

فيما يذهب "صامويل هنتنغتون" إلى أن الثورة هي تغيير داخلي سريع وجوهري وعنيف في القيم والأساطير السائدة في مجتمع ما، بما في ذلك المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية والقيادة والأنشطة والسياسات الحكومية لذلك المجتمع. ولذلك فإنّ الثورات تختلف عن الانتفاضات والانقلابات وحروب الاستقلال (جولدستون، ١٣٨٥هـ ش، ص٤٦).

ويعتبر قائد الثورة الإسلامية والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام السيّد علي الخامنئي الثورةَ بمثابة تغيير جوهري وأساسي، رافضاً وجهات النظر القائلة بأنّ الثورة ترادف التمرّد والاضطراب والفوضى، ويرى أنّ عنوان

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

الثورة إنما يصدق عندما يتم تفكيك الأسس الخاطئة، ووضع الأسس الصحيحة مكانها (انظر خطاب السيد القائد في تاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠٠١م).

فيما عرّف آية الله الشهيد مرتضى مطهري الثورة بأنّها تمرّد وعصيان سكان منطقة أو أرض ما ضد النظام الحاكم القائم لخلق نظام مرغوب فيه، ولا يقتصر ذلك على التمرّد على النظام السياسي فقد يكون دينياً أو سياسياً أو إجتماعياً أو اقتصادياً، أو عبر حدوث ثورة فنية أو صناعية أو فكرية أو ثقافية، أو شاملة.

ويعتبر آية الله الشيخ مصباح اليزدي الثورة نوعاً من التغيير الاجتماعي التدريجي الهادف الذي ينتهي بالثورة في مرحلة معينة (مصباح اليزدي، ١٣٨٤هـ ش، صص٣٤٤ و٣٤٧).

انطلاقاً من المكونات المشتركة للتعريفات المذكورة أعلاه، يمكن تعريف الثورة بأنها تحوّل سلمي أساسي في مختلف هياكل المجتمع، بما في ذلك السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بقيادة شخص أو أشخاص يهدفون لاحلال أيديولوجية جديدة.

١-٢. الثورة الاسلامية

بالنظر إلى طبيعة الثورة الإسلامية، لا يبدو من الصعب تحديد وتمييز الفصل الذي يميزها عن سائر الثورات الأخرى، وبالتالي فإنّ دراسة التعريفات المختلفة تشير إلى إسلامية الثورة كسمة مشتركة بين جميع التعريفات. في هذه الأثناء، ولاسيما عند النظر إلى معطيات الثورة الإسلامية وأنعكاساتها ومدى تأثيرها، قام المفكرون الغربيون أيضاً بتعريف الثورة الإسلامية، وتركزت تعريفاتهم العامّة على آثارها وإنعكاساتها وعواقبها. بعض المفكرين، مثل برنارد لويس، في تعريفهم للثورة الإسلامية، إشار إلى أهميتها ودورها في العالم الإسلامي، وأدرج ضمن تعريفه لها مظاهر وآثار الثورة الإسلامية، مثل تشكيل حركة حماس والجهاد الإسلامي، والانتفاضة (انظر: لوئيس، ٢٠٠٦م).

ويستند "ريتشارد فولك" إلى رأي كل من "ميشيل فوكو" و"إدوارد سعيد" ويرى أن الثورة الإيرانية هي مثال للانتفاضة الشعبية المحبوبة من داخل العالم الإسلامي، من أجل محاربة الظلم والفساد لغاية إقامة نظام قائم على العدالة والتوزيع العادل للثروة، والرفض الواضح لمبادئ النظام الرأسمالي (خاني، ٢٠١٠م، ص٣٥٥).

وعرفها الشيخ عميد الزنجاني بقوله: الثورة الإسلامية هي تغيير جوهري في البنية العامة للمجتمع ونظامه السياسي، وفقاً لنظرية المعرفة والمعايير والقيم الإسلامية ونظام الإمامة المبتني على وعي الشعب وإيمانه، وحركة المؤمنين والصالحين الرائدة، وانتفاضة جماهير الشعب الغاضبة (عميد زنجاني، ٢٠٠٢م، ص٣١).

وفي تعريف آية الله الشهيد مرتضى مطهري للثورة الإسلامية، أخذ بنظر الاعتبار هدفها المتمثل بالإسلام والقيم الإسلامية، وأن الثورة والنضال لا يقومان إلا من أجل إرساء القيم الإسلامية. وفي هذه الحالة سيكون مفهوم الثورة الإسلامية مختلفاً عن مفهوم الإسلام الثوري، لأن الثورة والنضال في الحالة الأخيرة يمثلان الهدف وليس الوسيلة، على العكس من الحالة الأولى التي يكون فيها النضال والثورة هما الوسيلة وليس الهدف (مطهري، ١٩٨٩م، ج٢٤، ص١٧٢).

ويعتقد الشيخ مصباح اليزدي: أنّ جهود الأنبياء والمرسلين والأوصياء والأولياء والمجاهدين عبر التاريخ قد تركزت خلال آلاف السنين الماضية على إقامة الحكم الإلهي وسيادة قانون العدل الربّاني في الأرض، وهو ما تحقق من خلال هذه الثورة. وما سبقه من حكومة النبيّ الأعظمﷺ في مساحة صغيرة من أرض الحجاز لم تدم إلا حوالي عشر سنوات، وبعدها حاول الإمام عليّ عليه السلام إقامة حكومة إلهية عادلة لعدّة سنين فقط، وما سوى ذلك كانت البلاد الاسلامية ترزح تحت وطأت الظالمين (مصباح اليزدي، ١٣٨٤هـ ش، ص٢٠).

فيما عرّف الإمام الخميني الثورةَ الاسلامية بأنّها تحوّل مملكة مستبدة إلى

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

مملكة إسلامية تعمل وفق المعايير الإسلامية بعيدا عن الفوضى تماماً (الخميني، ١٩٩٧م، ج١٠، ص٤٨٠).

ومن خلال التعريفات المذكورة أعلاه يمكن القول بأنّ الثورة الإسلامية هي حركة إسلامية ذات قيادة واضحة، قامت في الخطوة الأولى بنقل المجتمع من النظام الاستبدادي إلى النظام الإسلامي، وأدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبنيات الاجتماعية والثقافية، وجاءت ونتيجة لما اكتسبته من تجربة المقاومة الشيعية التاريخية وصراعاتها مع نظم الحكم المستبدة بعد التنظير للأسس الفقهية للحكومة الإسلامية في زمن الغيبة الكبرى، وما توفر لها من رصيد خبرات متراكمة من الحكومات السياسية الشيعية التي قامت عبر التاريخ والأعم من الحكومات الزيدية والإسماعيلية والبويهية والصفوية و... تمكنت أن تقيم حكومة دينية تجمع بين الجمهورية والإسلامية في أحلك الظروف السياسية في العالم، متحدية كل القوى المنافسة لها بمنطق الديانة والعقلانية، وفي المراحل اللاحقة سيصار لتنفيذ الخطة الهندسية الإسلامية المرسومة لتأسيس حضارة إسلامية جديدة.

١-٣. الحكومة الرشيدة

نعني بالحكومة الرشيدة تلك الطريقة من الحكم التي تقوم على أساس نظام القيم الإلهية مثل الإسلام لتحقيق السعادة الدنيوية والآخروية للناس في منطقة جغرافية أو مناطق جغرافية أوسع. ومن الواضح أنّه ووفقاً لنظرية الحكم المثالي والسامي فأنّ الحكم لله فهو وحده الجدير بحكم الإنسان. ولهذا السبب لايمتلك الحكام شرعية الحكم ما لم يكسبوا المشروعية منه تعالى عبر بناء الذات وتزكية النفس وكسب رضاه وكونهم مجرّد سلطة تنفيذية تطبق الأحكام الإلهية. وفي هذا النوع من الحكم يتشكل تنظيم العلاقات والامتثال والتبعية وسبل تفعيل

قدرات الناشطين وذوي النفع بناء على التوجيه الإلهي وإرادة الشعب (حكم راني، الشهيد بهشتي، تعريفات ومفاهيم الحكم مقتبسة من مدرسة الحكم).

١-٤. النظام السياسي المثالي

ذُكرت للنظام السياسي المثالي العديد من التعريفات المختلفة من بينها ما ذهب إليه مرشد الثورة الإسلامية حيث رسم النظام السياسي على شكل مثلث يمثل أضلاعه كل من: الحاكم والقائد، المسؤولون والجهات التنفيذية والخدمية، والشعب (جاويدى وبهروزي لك، ٢٠١٦م، ص ٨٣). وهناك الكثير من المفكرين الذين تناولوا هذا النوع من النظام وأشاروا إلى مميزاته المثالية ورسموا معالمه وسعوا لإقامة هكذا نظام سياسي مثالي، ويمكن رصد تلك الرؤية في أعمالهم ومصنفاتهم، وهناك من اتيحت له فرصة إقامة هكذا نظام على أرض الواقع كالإمام الخميني نموذجاً.

٢. الفكر المستقبلي للثورة الإسلامية من وجهة نظر الإمام الخميني

من أجل فهم رؤية الإمام المثالية للثورة الإسلامية ومستقبلها، ينبغي رصد التصورات المختلفة للسياسة واخضاعها للبحث والتحليل. ويمكن تصنيف هذه التصوّرات إلى مدرستين: "مدرسة القوّة" و"مدرسة التوجيه والهداية". أما النظام الذي يعتمد مدرسة القوة فتنحصر غاياته والأهداف التي يروم تحقيقها في الأمور الدنيوية والمادية الصرفة، وأما مدرسة التوجيه والهداية فإنّ غايتها القصوى عالم الآخرة والأمور الأخروية والنظر إلى عالم الدنيا كمحطة يعبر منها المرء إلى ذلك العالم. ومن الملاحظ أنّ الحكومات غير الدينية ترى القانون شأناً بشرياً على العكس من الحكومات الدينية التي ترى ضرورة أن يكون القانون شأناً إلهياً، وقد عرّف مؤسس الحكمة المتعالية الفيلسوف صدر المتألهين مفهوم "السياسة" والتي يعبّر عنها بمفردة "التدبير" وفقا لمدرسة الهداية بأنّها: جهد بشري لإرساء

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

القانون الإلهي على الأرض بقيادة الأنبياء والأوصياء والأولياء لنيل السعادة (لك‌زايي، ٢٠٠٤م، ص ٢١).

وجاء في القرآن الكريم: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (الحج، ٤١).

وعن أمير المؤمنين عليه السلام قال: "فاعلم أَنَّ أَفضل عباد الله عند اللَّهِ إِمامٌ عادلٌ هُدِيَ وهَدَى فَأَقَامَ سُنَّةً مَعْلُومَةً وأَمات بدعةً مجهُولَةً" (نهج البلاغة، الخطبة ١٣١).

يرى الإمام الخميني الراحل استناداً إلى القرآن ونهج البلاغة: أنّ هموم الأنبياء ترتكز على بناء الذات تربوياً، فيما ينصب موضوع علمهم على الانسان. فلقد جاءوا لتربية الإنسان، ولرفع هذا الكائن الطبيعي من مستوى الطبيعة إلى مستوى أعلى من الطبيعة، وما فوق الجبروت (الخميني، ١٩٩٩م، ج٨، ص٣٢٤). فيما ذهب الخواجة نصير الطوسي إلى القول بأن هناك فئتين من العناصر في الفكر السياسي: الصنف الأوّل من الأفكار السياسية هي التي تندرج ضمن مجموعة الحكمة السياسية وتتضمن المبادئ الثابتة، والصنف الثاني، وهي التي تندرج غالباً تحت مجموعة الفقه السياسي، والتي تتغيّر وفقاً لتغيّرات التي تحصل والتحوّلات والأزمنة واختلاف الأمم والشعوب والدول، ويمكن ضمّها تحت عنوان الأفكار السياسية المتغيّرة (لك‌زايي، ٢٠٠٤م، ص١٢٥).

بناءاً على ذلك لم يكن الفكر السياسي للإمام الخميني بمستثنى من هذه القاعدة، بل طرأ على البعض منه تغيّرات بحسب مقتضيات الزمان والمكان والأحوال والظروف الموضوعية والإمكانات و... لكن النقطة المهمة هي أنّ التغيرات في دائرة المبادئ الثابتة متوقعة الحدوث.

٣. المبادئ الحاكمة على فكر الإمام الخميني رحمه الله السياسي

المبادئ التي تحكم الفكر السياسي للإمام والتي يقوم عليها تشكيل الحكومة المثالية، تتمثل بالمبادئ الثمانية التي يكون الإهتمام الجاد بها من وجهة نظره يؤدي إلى

تشكيل الحكومة المثالية والنموذجية. وهذه المبادئ هي: مبدأ العدل، ومبدأ التكليف، ومبدأ الأخذ بمصلحة الإسلام والمسلمين، ومبدأ الدعوة إلى الاسلام ونشر الشريعة، ومبدأ تقديم الأهم على المهم، ومبدأ الأخذ بمقتضيات الزمان والمكان والإجتهاد، ومبدأ ضرورة إقامة الحكم الاسلامي ومبدأ مناهضة الاستبداد والظلم. إنّ دراسة فكر الإمام الخميني تشير إلى أنّه لا يرى أصل تشكيل الحكومة الشعبية يقوم على المبادئ المذكورة أعلاه فحسب، بل إنّ تحقيق المثل العليا وتشكيل المجتمع المثالي يعتمد أيضاً على تحقق تلك المبادئ الثمانية.

٣-١. مبدأ العدالة

تعتبر الشيعة العدل صفة من صفات الله وأحد أصول المذهب؛ ولذلك فهم يرفضون من ينسب شرعية الحكومات الظالمة إلى الله (حسينيان، ٢٠٠١م، ص١٩). بناءً على ذلك يمكن القول بأن الدافع والمحرك الأكبر لدى الشيعة الثوريين هو رغبتهم في إرساء العدالة. ويعد هذا المبدأ مصدر إلهام للشيعة لمحاولة إقامة العدل في الأرض، ومن هذا المنطلق تراهم يبحثون عن سبل إقامة الإسلام الذي تتمثل رسالته الأساسية الأولى في إرساء العدالة والحكم بالقسط. ومن هنا اشترطوا في دراساتهم الفقهية العدالة في كل من: الخليفة والوالي والحاكم والقاضي والشرطي وإمام الجماعة ونحو ذلك.

وعلى العكس من المدرسة السنيّة التي تعتبر الإسلام في المقام الأول دين سلطة وحكم، فإنّ الشيعة يعتبرون الإسلام في المقام الأوّل دين عدل، وأنّ تاريخه الحقيقي يشي بهذه الحقيقة وأنّه بحق تاريخ عدل وقسط (مسجدجامعي، ٢٠٠٦م، صص٢٦٥-٢٦٦). ويعتبر أهل السنّة أن أساس طاعة الحكام أعم وأشمل من مبدأ العدالة، ويرون أنه بناء على ذلك يجب طاعة الله والرسولﷺ وأولي الأمر، والذي يفسرونه بالحاكم المقتدر والحكومة القوية ولو كانت ظالمة. في حين يعتبر المذهب الشيعي أن الإمام المقصود من أولي الأمر بالدرجة الأولى هو

الإمام المعصوم عليه السلام، ومع غيبته تؤول الأمور للولي الفقه الجامع للشرائط وهو الذي يتحمل هذه المسؤولية. ومن الملاحظ هنا أنّ العديد من الشعوب من الديانات المختلفة يرون من المستحيل مناهضة الاستبداد ومواجهة الظلم؛ بل يرى البعض منهم أن الحكام المستبدين هم أحد أمثلة أولي الأمر الذين يجب طاعتهم؛ بينما يعتقد الشيعة أن الله عادل ويجب أن يفي بوعوده، وأنّ الإمام الحسين عليه السلام لم يقاتل بالضرورة من أجل النصر، بل كانت حركته وقتاله عملا بتكليفه الشرعي. وبطبيعة الحال، فإن جميع المدارس والأديان تقبل بالعدالة بتعريفها الصحيح؛ لأنّ الفطرة والجبّلة الإنسانية طالبة للعدالة، ومركز تمايز الرؤى في مفاهيم العدالة هو أن البعض يقبل مبادئها إستناداً إلى مصدر الوحي وما يوحي به الإله، والبعض يقبلها كأصل عقلاني ومادي، وبالتالي إن الأسس المادية وحتى العقلانية منها تندرج ضمن الرؤية البشرية وإجتهادات البشر وهي رؤى ومعطيات غير محصّنة من الخطأ (لقاء مع آية الله جوادي آملي في تاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠١٣م). وللإمام رحمه الله كلام يشير فيه إلى مساحة العدالة في الإسلام قائلا: إله الإسلام عادل، ونبيّه عادل معصوم، وإمامه عادل معصوم، وقاضيه صحيح إذا كان عادلاً، وإمام الجمعة يشترط فيه العدالة لتصح صلته، وكذلك إمام الجماعة لتصح إمامته يجب أن يكون عادلاً، فإذا كانت هذه مساحة العدالة بهذه الشمولية من ذات الكبرياء المقدّس وإلى أدنى مسؤولية في الوسط الإجتماعي، فيجب ومن باب أولى أن يكون الحاكم عادلاً أيضاً، ويجب أن يكون ولاته عدولاً أيضاً (الخميني، ١٩٩٩م، ج١١، ص٣٨٦). ويرى الإمام أنّ العدالة الإسلامية تعني أنّ جميع الناس متساوون أمام القانون: نريد إقامة العدالة الإسلامية في هذا البلد؛ نقيم نظاماً إسلاميا لا ظلم فيه؛ نظاما يكون فيه أوّل شخص على رأس الحكم وآخر فرد من عامّة الناس سواسية أمام القانون (الخميني، ١٩٩٩م، ج١١، ص٣). ويرى الإمام الخميني رحمه الله أنّ هدف الأنبياء إقامة نظام عادل لتنفيذ الأحكام الإلهية، وقال: لم يكن غرض الأنبياء في حركتهم وحروبهم مع المعارضين فتح البلاد وانتزاع

السلطة من العدو والجلوس على مسند الحكم والسلطان، بل كان الهدف خلق نظام عادل لتنفيذ أحكام الله من خلاله (الخميني، ١٩٩٩م، ج٨، ص٨١).

٣-٢. مبدأ مناهضة الإستبداد والظلم

يعتبر الإمام الخميني من بين العلماء الدين حملوا لواء العدل ومناهضة الاستبداد على الصعيدين الفكري والعملي.

والمتأمّل في فكر الإمام يلمس فيه تلك الحقيقة جيداً، فما صرّح به الإمام الخميني رحمه الله على هذا الصعيد قوله: إنّ منهج نبيّ الإسلام في شؤون المسلمين الداخلية وشؤونهم الخارجية يظهر أنّ إحدى مسؤوليات النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله الكبرى هي نضاله السياسي. وقال: إنّ استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام والحسين عليه السلام وسجن وتعذيب ونفي وتسميم سائر الأئمة عليهم السلام كلّها كانت في اتجاه النضال السياسي للشيعة ضد الاستبداد، وبكلمة موجزة، يعتبر النضال والنشاط السياسي جزءاً مهمّاً من مسؤوليات الدين (الخميني، ١٩٩٩م، ج٥، صص١٨٨-١٨٩). وقال في موضع من كتاب ولاية الفقيه: ليس أمامنا من طريق لتحقيق وحدة الأمّة الإسلاميّة، وتحرير الوطن الإسلامي من نير المستعمرين ونفوذهم، وإخراجه من تحت سلطة الحكومات العميلة، سوى المبادرة لتشكيل حكومة؛ لأنّه من أجل تحقيق وحدة وحرية الشعوب الإسلامية، يجب علينا إسقاط الحكومات الظالمة والمستبدة ومن ثم إقامة حكومة إسلامية عادلة تخدم الناس (الخميني، ١٩٧٩م، ص٤١). وأكّد ذلك بقوله: فنسبة الاجتماعيات في القرآن للآيات العبادية تتجاوز المئة مقابل واحد، كما نجد أنّه في كتب الحديث التي تشتمل الدورة منها على حوالي خمسين كتاباً[1]

١. الكتاب في اصطلاح أهل الفقه والحديث يطلق على أبواب تكون قد جمعت فيها أحاديث ترتبط بموضوع واحد، أو تبحث عن الأحكام المختصة بموضوع واحد، مثل كتاب التوحيد أو كتاب الايمان والكفر وكتاب الصلاة وأمثال ذلك. فدورة الكافي في الحديث مثلاً تشتمل على٣٥ كتاباً، وشرائع الإسلام في الفقه٥٠ كتاباً. (المعرّب)

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

وتحتوي على جميع الأحكام الإسلامية، نجد أن هناك ثلاثة أو أربعة كتب حول عبادات الإنسان ووظائفه تجاه ربّه وشيئاً من الأحكام الأخلاقية، والباقي كلّه ممّا يتعلّق بالأمور الإجتماعية والإقتصادية والحقوق السياسية وتدبير المجتمع (الخميني، ١٩٧٩م، ص١٢).

٣-٣. مبدأ التكليف

ينطلق تشكيل الحكومة المثالية في فكر الإمام الخميني من مقولة التكليف والعلم بالواجب الشرعي بعيداً عن النفعية والمصالح الخاصّة؛ لأنّه حسب اعتقاده فإنّ النفعية والتهرّب من الواجب الحقيقي يسبب الخوف والأبتعاد عن قيم المجتمع المثالي. وقد صرّح في تفسيره للآية ٢٨٦من سورة البقرة: (لايكلف الله نفساً إلا وسعها) بأنّ جميع تحركاته وسلوكياته تقوم استناداً إلى هذه الآية، وقال: نحن عازمون على القيام بواجبنا. نحن ملزمون بمواجهة الظلم و... ملزمون من قبل الله تعالى بمواجهة الظالمين، بمواجهة هؤلاء أكلة لحوم البشر وهؤلاء المتعطشين للدماء (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٢، صص٣٢١-٣٢٢). وأكّد هذا المعنى في موضع آخر عندما قال: لا ينبغي أن نقلق من احتمال الهزيمة، بل يجب أن نقلق من عدم القيام بواجبنا والامتثال لتكاليفنا، يفترض أن يكون قلقنا من أنفسنا. فإذا قمنا بالتكاليف التي رسمها الله تعالى لنا، فإننا لا نخشى الهزيمة، سواء هزمنا من الشرق أو الغرب، وسواء هزمنا من الداخل أو الخارج، فإن لم نقم بواجباتنا فقد خذلنا أنفسنا بأنفسنا (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٥، ص٧٠). وهذا يدل على أنّه إذا تمّ العمل بالواجب الإلهي فإنّ تحقيق المجتمع المثالي سيكون مؤكداً. وقال في خطاب آخر مخاطباً الجماهير: لا تنظروا لي من أنا ومن هو فلان وفلان، علينا جميعاً أن نفكر بالمسؤولية التي وضعها الله تعالى على عاتقنا، فقد الزمنا الله بمسؤليات، ونحن نعمل بما كلّفنا به، وأعلموا أنّها سوف تحفظ لكم سعادة الدنيا والآخرة إن شاء

الله (الخميني، ١٩٩٩م، ج٦، ص٢٧٣). وقال: لدينا واجب ديني لنقوم به. فإذا عملنا بواجبنا الشرعي ولم نتمكن من تحقيق النتيجة المتوخاة فليس ذلك بمستغرب فمن قبلنا لم يتمكن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من القضاء على معاوية، لكنه قام بواجبه، نحن أيضاً نقوم بواجبنا (قاضي‌زاده، ١٩٩٨م، ص٢٨٥). وقال المرشد الأعلى مشيراً إلى مبدأ العمل بالتكليف الشرعي في سيرة الإمام: النقطة الأساسية في عمله أنّه: كان فانياً في إرادة الله والواجب الديني، ولم يكن يهمّه سوى أداء الواجب. لقد قال في أكثر من مرّة إننا لا نقوم بالعمل لتحقيق النتيجة، ولكننا مكلفون بالقيام بالمهمة (الخامنئي، ١٩٩٥م، صص٤ و٣٤).

إنّ دراسة الفكر السياسي للإمام الخميني تشير إلى مبدأ التكليف الشرعي هو أساس منهجه، وأيّ سعادة فردية واجتماعية، أو تكوين مجتمع مثالي رهين بالعمل بالتكاليف والواجبات الشرعية بعيداً عن أي خشية وحسابات مصلحية غير عقلانية. وبالتالي كما أنّ قيام الثورة الإسلامية كان نتيجة الالتزام بالتكاليف الإلهية والشرعية، فإنّ استمراريتها وتحقيق المثل العليا المنظورة يعتمدان على الإلتزام بالتكاليف أيضاً.

٣-٤. مبدأ ضرورة إقامة الحكم الإلهي الإسلامي

إنّ الحكومة المثالية حسب رأي الإمام الخميني رهينة بالسيادة والحاكمية الإلهية والإسلامية التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية والتي تنتهي بتحقيق الحكومة الإسلامية. في ظل الحكم الإسلامي وضمن استيفاء القوانين الإسلامية، يتم تعريف العدالة على أنّها حجر الزاوية في شرعية النظام، ومن ناحية أخرى، تعد حاكمية الشعب الشرط الرئيسي لتحقيق الحكومة المثالية.

ألف. **مبدأ إسلامية القوانين**: صرّح الإمام الخميني في كتاب ولاية الفقيه أنّ الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون وحكومة الإسلام، وهي حكومة مبنيّة

على القوانين الإلهية (الخميني، ١٩٧٩م، صص٤٣-٤٤). وعملياً فإن تكوين الحضارة الإسلامية والحكومة المثالية يعتمد على تفعيل أحاكم الشريعة الإسلامية وقوانينها. وكما يرى الشهيد الصدر: أنّ البنية العقائدية للحكومة الإسلامية تقوم على الإيمان بالله وصفاته، ويكون هدف المسيرة والغرض من حركة البناء الحضاري لهذه البنية العقائدية التي تليق بالحكومة الإسلامية على الأرض هو الله. هذا البناء العقائدي الوحيد هو الذي يساعد الإنسان في حركته الحضارية، ويمدّه لتحقيق هذا الغرض بالطاقة والقوة التي لا نهاية لها للتحرك (يوسفي، ٢٠١٠م، ص٤٢).

ب. مبدأ العدالة: تعتبر العدالة في فكر الإمام الخميني هي هدف الحكم الإسلامي والشرط الأساسي والرئيسي للحكم. ولا تتحقق شرعية الحاكم الإسلامي وغيره من الحكام إلا بالعدل والتقوى. التفسير الثاني للعدالة هو شرعية النظام؛ لأنّ الحكومة الإسلامية نظام قائم على العدلة فينغي أن تكون رويّة الحكومة الإسلامية ومنهجها الرئيسي عادلاً أيضاً. قال الإمام الخميني: والهدف الرئيسي هو إقامة حكومة إسلامية عادلة تقوم على أساس القواعد الإسلامية (الخميني، ١٩٩٩م، ج٥، صص٢٣-٢٤).

ج. أصل شعبية النظام: طالما أكّد الإمام الخميني على أنّ الحكومة الإسلامية ليست دكتاتورية وتعتمد على أصوات الناس، وأنّ شعبية الحكومة هي الشرط الأساسي لتحقق القانون. ومما أكّده أيضاً: أنّ مقبولية الحكومة وفعليتها تعتمد على مدى القبول الجماهير ودعمهم لها، فمشروعية الحكومة الدينية وفعليتها مرهونة بالمشاركة النشطة للشعب في الحكومة؛ بل إنّ تحديد شكل الحكومة يتمّ من خلال الرجوع إلى أصوات الأمّة، وهذا الرأي يمثل بعداً آخر من إهتمام الإمام بدور الشعب في تشكيل الحكومة المثالية.

٣-٥. مبدأ مصلحة الإسلام والمسلمين

ومن المبادئ الأخرى التي تحكم الفكر السياسي للإمام الخميني﵀ وتحدد معالمه

الاهتمام بمصلحة الإسلام والمسلمين، والتي تشمل الأمور المادية والروحية معاً. والواقع أنّ المصلحة تعني الأشياء التي توفر الاحتياجات الحقيقية للإنسان لتأمين سعادته المادية والمعنوية، وهي من أهم سمات الحكومة المثالية والمؤمنة لسعادة المجتمع. وقد أشار الإمام الراحل إلى مبدأ المصلحة هذا بقوله: "لو رأيت مرّة أن مصلحة الإسلام تقتضي منّي أن أقول شيئاً سأقوله وسأعمل عليه حتماً ولن أخشَ من شيء، والحمد لله تعالى، والله لم أخش حتى الآن." (الخميني، ١٩٩٩م، ج١، ص٢٩٣) أمّا عن أسباب قبول القرار ٥٩٨[1] فيشير الإمام إلى مبدأ مصلحة الإسلام والمسلمين قائلاً: "وافقت على القرار الدولي وعلى وقف النار، وأرى ذلك في المرحلة الحاضرة في مصلحة الثورة والجيش، يعلم الله أنّه لولا هذا الشيء الذي يجب أن نضحي فيه جميعا بعزتنا وسمعتنا في سبيل مصلحة الإسلام والمسلمين، ما رضيت بهذا العمل أبداً، وكان الموت والاستشهاد أشهى وألذ." (الخميني، ١٩٩٩م، ج٢١، ص٢٩٢)

ولهذا يبدو أن مصلحة الإسلام في نظر الإمام تساوي مصلحة المسلمين وإنّ أحكام الشريعة هي لصالح الاسلام والمسلمين معاً، قال: "ففي اليوم الذي يدرك فيه المسلمون احتمال أن يكون الإسلام في خطر فإنّ عليهم حينذاك أن يقوموا بنفس عمل الإمام الحسين عليه السلام، وفي اليوم الذي نحتمل فيه أن الإسلام في خطر علينا جميعاً أن نضحي، ويجب أن نبدأ العمل...، كذلك إذا كانت مصلحة المسلمين في خطر يجب على الجميع التصدّي ودفع الحيف والضيم والخطر عنهم." (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٥، ص١١٦)

إنّ معرفة صلاح المجتمع وتشخيص المصلحة أمر مهم لدرجة أن الإمام الخميني يقول: إذا كان الشخص هو الأعلم بالعلوم المتداولة في الوسط الحوزوي

١. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٥٩٨ (في عام ١٩٨٧م) دعا إلى وقف الحرب التي شنها «صدام» على الجمهورية الإسلامية الإيرانية. (المترجم)

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

والعلمي لكنّه لا يستطيع أن يميّز صلاح المجتمع، أو لا يستطيع أن يميّز الصالحين النافعين عن غيرهم من العاملين، فهذا الشخص ليس مجتهداً في القضايا الاجتماعية والحكومية ولا يحق له التصدّي لشؤون المجتمع (الخميني، ١٩٩٩م، ج٢١، صص١٧٦-١٧٧).

٣-٦. مبدأ الدعوة للإسلام ونشر الشريعة (تصدير الثورة)

العنصر الرئيسي الآخر في فكر الإمام الخميني لتشكيل الحكومة المثالية هو الدعوة باعتبارها الإستراتيجية الأساسية في توجيه المجتمع على الساحتين المحلية والدولية وتحكيم القوانين الإلهية. ومن هذا المنطلق، وبعد انتصار الثورة الإسلامية أكّد الإمام على هذا المبدأ كثيراً، وقد اختلفت كلمة الباحثين والمتابعين لشأن الثورة الاسلامية في فهم كلام الإمام الخميني حول الدعوة وتصدير الثورة وحصل بعض سوء الفهم والاختلاف حولها نرى من المناسب الإشارة إلى أبرز تلك الآراء:

١. القوميون؛ آمن القادة القوميون الذين تولوا بعض المناصب التنفيذية المهمة في البلاد بشعار إعادة البناء الوطني المنسجم مع النظام والأعراف الدولية، بغض النظر عن ظروف الثورة، واعتبروا النهج القيمي تجاه النظام العالمي أمراً غير محبّذ، معتقدين بتفعيل القيم في إطار الحدود الوطنية فقط.

٢. المثاليون (الثوريون)؛ ذهب المثاليون (الثوريون) إلى معارضة حصر قيم الثورة ومثلها ومناهضة الاستكبار في إطار الحدود الوطنية، واعتبروا ذلك مؤامرة لحصر الثورة داخل الحدود الوطنية، ورأوا أن من الواجب إسناد ودعم حركات التحرر لمواجهة الأنظمة الاستبدادية، وأنّ يكون ذلك ضمن أولوية الأيديولوجية في السياسة الخارجية، ومن روّاد هذا الخط الفكري الشهيد محمد منتظري.

٣. المعتدلون؛ وكان رأي المعتدلين مزيجاً من الرأيين السابقين؛ لقد اعتقدوا

أنّ الرؤية العقلانية تقتضي أنْ نحاول أوّلاً بناء دولة نموذجية في الداخل ثم متابعة السياسة السلمية جنباً إلى جنب مع استغلال الفرص المؤاتية في المجتمع الدولي. (محمدي، ٢٠١٠م، صص٦٢-٦٥)

هذه هي الرؤى التي تجاذبت الساحة الإيرانية في حين أكّد الإمام الخميني﵀ على رفض تصدير الثورة بالرؤى الثلاث المذكورة. ويمكن تصنيف مبررات رفضه هذا على النحو التالي:

* المبررات العلمية النظرية: إن وجهات النظر الثلاث لإصدار الثورة تهدف إلى الوصول إلى السلطة خلافا لما يعتقده الإمام الخميني من أن الهدف من إصدار الثورة هو العمل بالتكليف الشرعي ووجوب نشر الإسلام، وليس الوصول إلى السلطة.
* المبررات الإجتاعية: إنّ مسألة تصدير الثورة من وجهة نظر الإمام الخميني يجب أن تكون نتيجة عمل مشترك وتترك لإرادة الأمم والشعوب نفسها؛ والحال أن وجهات النظر الثلاث وضعت ضمن أجندتها استعمال القوّة والتحرّك الثوري المسلّح لإحداث تغيير داخل تلك البلدان والعمل نيابة عن شعوبها.
* المبررات السياسية: جميع وجهات النظر الثلاث حول قضية تصدير الثورة تحمل بعداً ذرائعياً وتتخذ من الفكرة وسيلة لتحقيق أهداف أخرى؛ فيما يعتبر الإمام الخميني القضية مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية في الإسلام. (طاهري، ٢٠٠٩م، ص٧٣)

لذلك، وبحسب المنطلق الذي يتبناه الإمام الخميني فإنّ الدعوة وإصدار التعاليم الثورية والقيم الإسلامية تمثل إحدى مبادئ السياسة الداخلية والخارجية، وليست مجرّد أداة وذريعة للوصول إلى السلطة، شريطة أن يتم نشر الإسلام من خلال جهود ومثابرة الشعب وإيمان المجتمعات الدولية المختلف بها.

ولذلك يرى الإمام الخميني أنّ إصدار الثورة يحتاج إلى تحقيق قيم الثورة في الداخل، ثم السعي الجاد لتقديم ونشر تلك القيم ومثل الثورة إلى الخارج. ومن هنا أعلن الإمام الخميني عن الهدف من انتهاج سياسة إصدار الثورة على النحو التالي: إن الهدف من إصدار الثورة الإسلامية هو تقديم نموذج للحياة والدولة يقوم على أساس معايير الإسلام، وليس فتح البلاد وقيادة الجيوش العسكرية لغزوها واحتلال اراضيها، وبالطريقة التي يصورها الاستكبار العالمي وعملاؤه ويروجونها من منطلق الكراهية والعداوة للإسلام. (طاهري، ٢٠٠٩م، ص١٠٤)

فالإمام الخميني وانطلاقا من تعريفه للدعوة وتصدير الثورة يسعى لتعزيز البعد القيمي لدى الشعوب والأمم الناهضة لتحقيق حكومات مثالية منشودة، ولذلك فإنه يرفض تعريف مفهوم تصدير الثورة بفتح البلاد بالقوّة بل يرى أن التصدير يساوي صحوة الأمم المختلفة بحثاً عن التحرر من القمع والهيمنة والإستفادة من ثرواتها ومواردها الخاصّة. (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٢، ص١٤٨)

إنطلاقاً من أهمية هذا المبدأ في تشكيل الحكومة المثالية، لم يكتف الإمام الخميني في السياسة الخارجية بدعوة الدول الإسلامية إلى الوحدة والأخوة والوقوف ضد ظلم الاستعمار، بل إنّه أيضاً وعلى الساحة الداخلية توجّه إلى العلماء والخطباء طالباً منهم: دعوة الشباب إلى المساجد ودعوة الناس إلى الدين ما استطاعوا. (الخميني، ١٩٩٩م، ج١، صص ٣١٠ و٣٩٤)

إنّ أهمية هذا العنصر في تشكيل الحكومة المثالية التي يراها الإمام تبلغ من القيمة لديه لدرجة أنه كان يعتقد تفعيل ذلك حتى مع غير المسلمين، مؤكّداً القول: "عليكم بدعوة الجماعة غير الإسلامية إلى مدرسة الإسلام الداعية للعدالة". (الخميني، ١٩٩٩م، ج٣، ص٣٢٢)

ويرى الإمام الخميني أنّه بنشر الدعوة وتبليغ قيم الرسالة الروحية والثورية، سينتصر المظلومون لا على أساس مقولة الجبر التاريخي، بل بسبب صحوة ووعي

الشعوب المظلومة التي ستنتصر على المستكبرين وتسترجع حقوقها المسلوبة. (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٥، ص٢١٢)

من هنا نلمس في فكر الإمام الخميني السياسي أنّه يرى أنّ صحوة الشعوب سوف تتوّج بتشكيل حكومة مثالية؛ وهي على عكس الأنظمة السابقة التي تشكلت على أساس أفكار علمانية وبشرية وروجت لمذهب اللذة واللهو والاستهلاكية. تلك الحكومة المثالثة والطيبة التي تقوم على العودة إلى الدين وحاكمية الله، وتعتبر الحياة السعيدة والمجتمع المثالي يقومان قدر الإمكان على إرساء العدل والتقوى والنظام الأخلاقي والمعتقدات الروحية والإلهية، وترفض وتنفي عبادة المال وتكديس الثروات التي هي طريقة المتكبرين. لذلك يؤكّد على أنّه ومع توسع الثورة الإسلامية، سيتم عزل قوى الشر وستمهد حكومة المظلومين الطريق لقيام حكومة الإمام المهدي العالمية. (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٥، ص٣٤٨) والتي تضم جميع مكونات الحكومة المثالية التي يدعو لها الإمام الخميني.

٣-٧. مبدأ مراعاة مقتضيات الزمان والمكان والاجتهاد

من المؤكّد أنّ الاهتمام بمتطلبات الزمان والمكان له دور مؤثر في التحوّل الاجتماعي وتشكيل المجتمعات والحكومات المثالية. إنّ البحث في فكر الإمام الخميني يدل على اهتمامه بهذا العنصر. وعلى الرغم من وجوده في الفكر الشيعي، إلا أن الإمام الخميني ضخ من خلال طرحه لمسألة الزمان والمكان حياة جديدة في الجسد الفقهي والتي تظهر آثارها بوضوح في التطور الفكري للنظامين السياسي والاجتماعي.

في الواقع، وخلال فترة الغيبة وحتى ظهور منقذ البشرية، كان مبدأ الاجتهاد هو أحد أهم الاستراتيجيات الأساسية للشيعة لإدارة حياتهم الاجتماعية والسياسية بشكل أفضل مع اعتماد مبدأ متطلبات المكان والزمان. إنّ مبدأ

الاجتهاد يقوي روح الاحتجاج والانتقاد ضد الحكومات غير العادلة؛ مضافاً إلى ذلك يؤمّن الشيعة وعبر المرجعية نوع قيادة اجتماعية لهم، ويمكّنها عند الضرورة من تنظيم تلك القوى والطاقات وطبقات المجتمع المختلفة والاستعداد للجهاد. (متقي‌زاده، ٢٠٠٥م، ص٣٧)

إنّ مبدأ الاجتهاد قد صان الشيعة عبر التاريخ من الإبتلاء بالجمود الفكري والتخلّف والتبعية، وقد خلق هذا المبدأ عوامل الجذب اللازمة لتكييف المعرفة الدينية مع منجزات المعرفة البشرية في مختلف مجالات السياسة والإجتماع والاقتصاد والثقافة والعلوم المعاصرة. (نامدار، ١٩٩٧م، ص٨٠) وفي هذا السياق، كان الإمام الخميني مهندس إحداث تغييرات جوهرية في الفكر الاجتهادي الشيعي تجاه السياسة؛ وكان أساس هذه التغييرات هو التفسير الجديد الذي أخذه الإمام من المفاهيم والمذاهب والإشارات والرموز الإسلامية الشيعية. (عزّتي، ٢٠٠٢م، ص٣٠١)

وبحسب الباحثين فإنّ الفقه الشيعي قد مرّ بمراحل مختلفة منذ بداية عصر الغيبة وبحسب متطلبات الزمان والمكان، والتي سميت بعصر المحدثين تارة، وعصر الاجتهاد، وعصر التقليد، وعصر التقليد وعصر ظهور المدرسة الأخبارية وعصر الاستدلال الجديد تارة أخرى. (كرجي، ١٩٩٦م، ص١٢)

وقد أبدى الامام الخميني رأيه حول دور الزمان والمكان في الاستبناط بما لا مواربة فيه حيث قال: "من أهم القضايا في عالمنا المعاصر والمضطرب هو دور الزمان والمكان في الاجتهاد ونوع اتخاذ القرار؛ فالزمان والمكان عنصران يلعبان دوراً مهمة في تحديد طبيعة حركة الاجتهاد. فربما قضية كان لها حكم في الماضي، لكن على ما يبدو، نفس القضية وبسبب العلاقات التي تحكم السياسة والمجتمع والنظام الإقتصادي، قد يكون لها حكم جديد. فما لم يكن رجال الدين حاضرين بشكل فعّال في جميع القضايا وعلى معرفة بالمشاكل والأحداث التي تحيط بهم،

فلن يتمكنوا من الإلتفات إلى حقيقة مهمة وهي أنّ ما يسمى اليوم بالاجتهاد بشكله الفعلي ليس كافياً لإدارة شؤون المجتمعات المعاصرة. (الخميني، ١٩٩٩م، ج٢١، ص٢٩٢)

ونظراً لأهمية هذا المبدأ في تكوين مجتمع وحكومة مثاليين، ينصح الإمام الحوزات العلمية ورجال الدين بأن يمسكوا بأيديهم دائماً بنبض التفكير واحتياجات المجتمع المستقبلية وأن يكونوا متقدمين بخطوات على الأحداث، وأن يكونوا على استعداد للرد بشكل مناسب على ما يحدث؛ لأنّ الأساليب الشائعة في إدارة الأمور ستتغير في السنوات القادمة وستحتاج المجتمعات البشرية لمعالجة مشاكلها إلى وجود معالجات إسلامية جديدة. (انظر: مجلة *الحوزة*، ٢٠٠٧ م، مقالات العدد ٤٢)

المجلد ٢ * العدد ٢ * الرقم المسلسل للعدد ٤ * خريف و شتاء ٢٠٢٢

٣-٨. مبدأ تقديم الأهم على المهم

إنّ إحدى أكبر المشكلات الإجتماعية والأخلاقية التي تواجهها المجتمعات البشرية هي الصراعات الأخلاقية، ومن المؤكّد أنّ الحل الأمثل والفعال للغاية لهذه المشكلة يكمن في تكوين مجتمع مثالي. ومن هنا اهتم الإمام الخميني بالاعتماد ومن خلال استخدام الفقه الشيعي وبالتحديد على المبدأ الفقهي المتمثل في تقديم الأهم على المهم في حل المشاكل والضرورات الاجتماعية. كما قال عن حفظ وصيانة النظام: "... وهذا واجب إلهي على الجميع، وهو أهم واجب كلّف الله به العباد، يعني أن الحفاظ على الجمهورية الإسلامية أهم من الحفاظ على شخص واحد، حتى لو كان إمام العصر، لأنّ إمام العصر يضحي بنفسه أيضاً في سبيل الإسلام." (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٥، ص٣٦٥)

وقال في موضع آخر: "إنّ قضية الجمهورية الإسلامية في هذا العصر، ومع الوضع الراهن الذي يشهده العالم، ومع هذه الاستهدافات التي توضع من اليسار واليمين والبعيد والقريب وتصوّب نحو هذا المولود الكريم، هي من أهم الواجبات

العقلية والشرعية التي لا يعارضها واجب آخر (الخميني، ١٩٩٩م، ج١٩، ص١٥٣). وقال: "ومن أهم الواجبات الحفاظ على الإسلام، أي أنّ الحفاظ على الإسلام أعلى من الحفاظ على أحكام الإسلام." (الخميني، ١٩٩٩م، ج٢٠، ص٨٠)

نتيجة لما مرّ، ووفقاً للمبادئ المذكورة أعلاه، يمكن تقسيم استراتيجية الثورة الإسلامية إلى ثلاثة مستويات: استراتيجية البقاء، واستراتيجية التفاعل، واستراتيجية النفوذ والتأثير، وإنّ كلّ مبدأ من المبادئ المذكورة يمكن أن يكون له دور وتأثير في كلّ مستوى من مستويات الإستراتيجيات الثلاث. وعليه يمكن رسم البنية العامّة لتشكيل الحكومة المثالية والمستقبل المثالي من وجهة نظر الإمام الخميني بالنحو التالي:

- مبدأ حفظ حاكمية القوانين الإسلامية
- مبدأ نصرة المظلومين وطالبي الحرية
- مراعاة مبدأ العدالة الإسلامية في جميع الأمور
- مبدأ تصنيف الأولويات وتقديم الأهم من الاستراتيجيات على المهم
- مبدأ العمل والتفاعل لتحقيق الوحدة الإسلامية
- مبدأ مناهضة الاستبداد والظلم ودعم المقاومة
- مبدأ الإجتهاد وفقاً لمقتضيات الزمان والمكان
- مبدأ التحرّك وفقاً لمبدأ ترجيح التكليف على النتيجة

ففي الواقع، كل نظام له ثلاثة أهداف أساسية: الهدف الأساسي الأوّل هو البقاء، ثم النمو، وأخيراً تحقيق الربح أو المنفعة. وتتضمن المبادئ الثمانية في فكر الإمام الراحل الاستراتيجيات الثلاث: البقاء، التفاعل، النفوذ والتاثير، من أجل تحقيق الحكومة المثالية تمهيداً لقيام حكومة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف العالمية.

نتائج البحث

الثورة الإسلامية في إيران بعد الانتصار في عام ١٩٧٩م انتقلت إلى المراحل

التالية لتحقيق الحضارة الإسلامية الجديدة وتشكيل المجتمع والحكومة المثاليين. ولهذا السبب لابدّ من رصد المكونات الأساسية والمبادئ الكبرى التي تحكم فكر الإمام الخميني‌ﷺ كمنظر وقائد للثورة من أجل تحقيق هذه الرؤية المتوخاة.

حاول المقال أعلاه بيان مبادئ ومكونات الحكومة المثالية وفقاً للفكر السياسي للإمام الخميني.

والمتابع لفكر الإمام الخميني يرى أنّه يؤمن بأنّ اتباع المبادئ الثمانية وهي: محورية العدالة، ومناهضة الطغيان، محورية العمل بالتكليف الشرعي، وضرورة تحكيم الشريعة الإلهية والإسلامية، ومراعاة مصلحة الإسلام والمسلمين، والدعوة ونشر القيم الروحية والثورية، مضافاً إلى العمل بمقتضيات الزمان والمكان في ظل دينامية الاجتهاد في الفقه الشيعي، وضرورة الاهتمام بمبدأ تقديم الأهم على المهم، في المستويات الثلاثة من: استراتيجية البقاء، واستراتيجية التفاعل، واستراتيجية التأثير والنفوذ، والذي سيؤدي إلى تكوين نموذج حكم مثالي. فكما كان لهذه المبادئ تأثير هائل في انتصار الثورة وبقائها، فإنها تلعب دوراً أساسيا في تفاعلها وتطوّر نفوذها من أجل تحقيق الحضارة الإسلامية الجديدة كحكومة مثالية ونموذجية.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

المصادر

* القرآن الكريم

** نهج البلاغة

١. اسبوزيتو، جان. ال. (١٣٨٢هـ ش). انقلاب ايران وبازتاب جهانى آن (المترجم: محسن شانه‌جي، الطبعة الثانية). طهران: نشر مركز بازشناسى اسلام وايران.

٢. اسكاجبول، تدا. (١٣٩٠هـ ش). دولت‌ها وانقلاب‌هاى اجتماعى (المترجم: مجيد روئين تن، الطبعة الثانية). طهران: نشر سروش.

٣. جاويدي، رقية؛ بهروزي لك، غلامرضا. (٢٠١٦م). شاخص‌هاي نظام سياسي مطلوب از ديدگاه إمام خميني‌ﷺ وآيت الله خامنه‌اي. مجله سياست متعاليه، العدد ١٣، صص ٨٣-١٠٢.

٤. جلدستون، جك. (١٣٨٥ هـ ش). مطالعاتي نظري، تطبيقي وتاريخي در باب انقلاب‌ها (المترجم: محمد تقي دلفروز، الطبعة الأولى). طهران: نشر كوير.

٥. حسينيان، روح الله. (٢٠٠١م). تاريخ سياسي تشيع تا تشكيل حوزه علميه، مقدمة لتاريخ الثورة الاسلامية (الطبعة الأولى). طهران: نشر مركز وثائق الثورة الإسلامية.

٦. الخامنئي، السيد علي. (١٩٩٥م). حديث الولاية (مجموعه خطب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية). (ج١، الطبعة الأولى). طهران: مكتب السيد القائد، منظمة الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية.

٧. الخامنئي، السيد علي. (كلمات السيد القائد في تواريخ ٦٨/١١/٢٠، ٨١/١٠/١٧، ٨٤/٦/١١، ٨٩/٨/٢٤، ٩٠/١/١٩ و١٣٩٠/٤/١٤هجري شمسي).

٨. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٧٩م). ولاية الفقيه. طهران: نشر أميركبير.

٩. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٠م). شؤون و اختيارات ولى فقيه، ترجمه مبحث ولايت فقيه از كتاب البيع (الطبعة الثانية). طهران: نشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
١٠. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٧م). وصية الإمام (الطبعة الثانية عشرة). طهران: مكتب النشر الإسلامي.
١١. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٩م). صحيفة الإمام، مجموعة آثار الإمام الخميني (المجلد ١ إلى المجلد ٢٢، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني.
١٢. خاني، محمد حسن. (٢٠١٠م). انقلاب اسلامي إيران ونظام بين الملل. مقالات حول الجمهوية الإسلامية طهران: نشر جامعة الإمام الصادق.
١٣. زركري نجاد، غلامحسين. (١٩٩٤م). رسائل مشروطيت (١٨ رسالة ومشاريع القوانين حول الدستورية، الطبعة الأولى). طهران: نشر كوير.
١٤. طاهري، السيد مهدي. (٢٠٠٩م). بازتاب انقلاب اسلامي بر شيعيان لبنان (الطبعة الأولى). طهران: نشر معهد بحوث الثقافة والفكر الإسلامي.
١٥. عزتي، أبو الفضل. (٢٠٠٢م). اسلام انقلابي وانقلاب اسلامي (الطبعة الأولى). طهران: نشر هدى.
١٦. عميد زنجاني، عباسعلي. (٢٠٠٢م). انقلاب اسلامي ايران: علل، مسائل ونظام سياسي (الطبعة الأولى). قم: نشر ممثلية الولي الفقيه في الجامعة.
١٧. فيرحي، داوود. (٢٠١١م). آخوند خراساني و امكانات فقه مشروطه (الطبعة الأولى). قم: المؤتمر الدولي للآخوند الخراساني.
١٨. قاضى‌زاده، كاظم. (١٩٩٨م). انديشه‌هاي فقهي- سياسي إمام خميني (الطبعة الأولى). طهران: نشر مركز البحوث الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية.

١٩. كرجى، أبوالقاسم. (١٩٩٦م). تاريخ فقه و فقها (الطبعة الثامنة). طهران: نشر سمت.
٢٠. لك‌زايي، نجف. (٢٠٠٨م). سير تطور تفكر سياسي إمام خميني (الطبعة الثامنة). طهران: نشر منظمة النشر التابعة لمعهد بحوث الثقافة والفكر الإسلامي.
٢١. لوئيس، برنارد. (٢٠٠٦م). زبان سياسي اسلام (المترجم: غلامرضا بهروز لك، الطبعة الأولى). قم: نشر مكتب التبليغ والإرشاد الإسلامي التابع للحوزة العلمية.
٢٢. متقي‌زاده، زينب. (٢٠٠٥م). جغرافياي سياسي منطقه خليج فارس (الطبعة الأولى). قم: نشر مؤسسه شيعه شناسي.
٢٣. مجلة الحوزة. (٢٠٠٧م). مقتطفات من المقالات (مجموعة من المقالات البحثية المقترحة). قم: مجلة الحوزة العلمية، ش٤٢.
٢٤. مجموعة من المؤلفين. (٢٠٠٧م). نظام سلطه در سقوط (الطبعة الأولى). طهران: الادارة السياسية لحرس الثورة.
٢٥. محمدي، منوجهر. (٢٠١٠م). بازتاب جهاني انقلاب اسلامي (الطبعة الرابعة). طهران: نشر معهد البحوث الثقافية والفكرية الإسلامية.
٢٦. مسجدجامعي، محمد. (٢٠٠٦م). زمينه‌هاي تفكر سياسي در اسلام در قلمرو تشيع و تسنن (الطبعة الأولى). طهران: نشر الهدى.
٢٧. مصباح اليزدي، محمدتقي. (١٣٨٤هـ ش). انقلاب اسلامى جهشى در تحولات سياسى تاريخ (الطبعة الأولى). قم: مركز النشر لمعهد الإمام الخميني التربوي والبحثي.
٢٨. مطهري، مرتضى. (١٩٨٩م). پيرامون انقلاب اسلامى (الطبعة الخامسة). طهران: انتشارات صدرا.
٢٩. نامدار، مظفر. (١٩٩٧م). رهيافتى بر مبانى مكتب‌ها و جنبش‌هاى سياسى

شيعه در صد سال أخير (الطبعة الأولى). طهران: معهد بحوث العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية.
٣٠.يوسفي، حياة الله. (٢٠١٠م). ساختار حكومت در اسلام (الطبعة الأولى). نشر مركز فكر الشباب.